

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم: .....

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

العنوان:

## محددات الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2016

إعداد الطالبتين:

✓ عيمر أميرة

✓ عبد الكبير لعلجة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	هادف حمزية
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	بن دقفل كمال
عضوا مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	بن البار احمد

السنة الجامعية: 2018 / 2019

# إهداء

الحمد لله لا يحمد على النعمة سواه والصلاة والسلام على من عظمه الله وإصطفاه رحمة للعالمين محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى :

التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها إلى منبع الحب والحنان التي سهرت الليالي وتعبت السنين لي راحتي التي

كان دعاءها سر نجاحي إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى تاج رأسي وقرّة عيني إلى أحن وأكبر قلب إلى صاحب الفضل الكبير والدعم المتواصل إلى من خطى لي مبادئ الخلق على

صفحة بيضاء إلى أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه فكان السند والعتاء قدم لي الكثير في صور من الصبر والآمل والحبنة لن أقول شكرا بل

سأعيش الشكر معك دائما إلى زوجي الغالي أطال الله لي في عمره ورعاه

إلى منهم عزتي وكل ثروتي إليكم إخوتي علي وسعد

إلى غرتي عيني وحببيبة قلبي أختي زهية

إلى أختي ثانية زوجة أخي دليلة

إلى أعلى الكفايت على قلبي رشا أشرف بشرى شهاب

إلى جميع أخواتي التي لم تلدهم لي أمي صديقاتي ورفيقات دربي سلمى سهيلة زهرة سهيلة سميمة حنان

إلى من جمعني بهم مشعل العلم والمعرفة في مشواري الدراسي

إلى صديقتي التي رافقتني في إنجاز هذا العمل أميرة

إلى جميع معلمي وأساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل من سعتهم مذكرتي ولم تسعهم مذكرتي

العلجة

# إهداء

لك الحمد ربي العظيم على فضلك وعطاءك الكثير  
إلى التي لم أجد كلمات التي توفي بحقتها إلى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والحنان إلى من  
كان دعاءها سر نجاحي غلى أغلى الحبايب أمي الغالية  
إلى الذي علمني إن الحياة كفاح ونضال إلى الذي رباني على الفضيلة وإلى من كلفه الله  
بالهبة والوقار أحمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي  
إلى منهم أقرب إلينا من روحي وبهم أستمد عزتي وإصراري إخواني ثابت عبدو شاكر  
وأختي الوحيدة العزيزة زهراء إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب إلى  
من رافقتني في مشواري الجامعي خطوة بخطوة ومازالت ترافقتني حتى الآن منال  
إلى صديقتي العزيزة صاحبة الروح الخفيفة التي رافقتني في انجاز هذا العمل العليقة

أميرة

## كلمة شكر وعرفان

ونحن نضع لمساتنا الأخيرة لهذا العمل المتواضع لیسعنا إلا أن نحمد الله كثيراً ونشكر له  
كریم فضله وجزیل نعمته، نحمده لأنه سهل لنا المبتغى وأعاننا على إكمال هذا العمل المتواضع  
وهون علينا المتاعب وجعلنا من عباده الصالحين الشاكرين، كما تقدم  
بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف: "بن دقل كمال" الذي  
لم يخل علينا بوقته ولا بجهده في سبيل تأطيرنا الجيد، وإلى معلمينا وأساتذتنا  
عبر جميع المراحل وكافة الزملاء والزميلات، وكل من أمد لنا يد العون من ق  
رب أو بعيد بدعاء صالح أو كلمة طيبة.

## فهرس المحتويات

I.....	إهداء.....
II.....	كلمة شكر وعرفان.....
IV.....	فهرس المحتويات.....
VI.....	فهرس الجداول.....

### مقدمة

1.....	1- تحديد الإشكالية.....
1.....	2- فرضيات الدراسة.....
1.....	3- تحديد إطار الدراسة.....
2.....	4- أسباب إختيار الموضوع.....
2.....	5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
2.....	6- الدراسات السابقة.....
3.....	7- صعوبات الدراسة.....
3.....	8- خطة وهيكل البحث.....

### الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

5.....	تمهيد:.....
6.....	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....
6.....	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.....
10.....	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.....
14.....	المطلب الثالث أهداف السياسة النقدية.....
21.....	المبحث الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.....
21.....	المطلب الأول قناة سعر الفائدة.....
22.....	المطلب الثاني: قناة سعر الصرف.....
22.....	المطلب الثالث: قناة أسعار الأصول.....
23.....	المطلب الرابع: قناة الائتمان:.....

25.....	المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار النقدي
25.....	المطلب الأول: معيار معامل الاستقرار النقدي (معيار الضغط التضخمي)
26.....	المطلب الثاني: معيار الإفراط النقدي
27.....	المطلب الثالث: معيار الفجوة التضخمية (عرض وطلب)
33.....	خلاصة الفصل

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2016

35.....	تمهيد
36.....	المبحث الأول: دراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار النقدي
36.....	المطلب الأول: معامل الاستقرار النقدي:
39.....	المطلب الثاني: معيار الإفراط النقدي
41.....	المطلب الثالث: دراسة تحليلية لمعيار فائض الطلب
42.....	المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال 2000-2016
58.....	خاتمة عامة
59.....	نتائج الدراسة
59.....	توصيات

قائمة المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
37	دراسة معامل الاستقرار النقدي	1
37	معامل التضخم في الجزائر	2
37	تطور معامل نمو الكتلة النقدية	3
39	لحجم الإفراط النقدي	4
41	معيار فائض الطلب	5
43	دراسة استقرارية السلاسل.	6
44	تحديد درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي.	7
46	تحديد درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي.	8
49	تقدير نموذج الانحدار الذاتي	9
50	اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي.	10
52	اختبار السببية	11

# مقدمة

**1- تحديد الإشكالية:**

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي بواسطتها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة، الناتج الداخلي النمو الاقتصادية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية. ويكون تحكم السلطة النقدية البنك المركزي من خلال قياسها بالراحة الفعلية والحقيقية للمعروض النقدي، بمختلف الوسائل والأدوات، وذلك في ظل الاستقلالية العالية التي تتمتع بها السلطة النقدية، من اجل ضمان سلامة وفعالية السياسة النقدية.

وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 أصبحت السياسة النقدية في الجزائر ذات فعالية أكبر حيث تم اعتمادها كأسلوب لتنظيم تداول المعروض النقدي قصد تحقيق الاستقرار النقدي، والذي تليه تعديلات وإصلاحات وابتداء من سنة 2000 عرف الاقتصاد الجزائر تغيرات إيجابية بسبب ارتفاع في الموجودات الخارجية الناتجة عن ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات، وهذا ما انعكس على تشكيل فوائض نقدية كبيرة في السوق النقدية.

ومن أجل الوصول إلى الهدف الاستقرار النقدي في الجزائر يقوم بنك الجزائر بعملية امتصاص الفوائض النقدية من السوق، وذلك بالاعتماد على الأدوات الغير مباشرة كالاحتياطي الإجباري، وهذا يؤدي إلى تراجع معاملات التضخم.

ومن هذا السياق يمكن أن نطرح إشكالية دراستنا كما يلي:

**✓ ماهي أهم المحددات القياسية والاقتصادية للاستقرار النقدي في الجزائر؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال دراستنا هذه وهي:

1- ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي؟

2- ماهي محددات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016؟

**2- فرضيات الدراسة:**

لمناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1- تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي.

2- فعالية محددات الاستقرار النقدي في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي.

**3- تحديد إطار الدراسة:**

بالنسبة للإطار الحدودي قمنا بدراسة حالة الجزائر أما بالنسبة للإطار الزمني تعرضنا لدراسة محددات الاستقرار

النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 واعتبارها سنة أساس إلى غاية سنة 2016.

#### 4- أسباب اختيار الموضوع:

تستند الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع في:

1- إبرار دور السياسة النقدية تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

2- تنمية المعلومات الشخصية فيما يخص السياسة النقدية والاستقرار النقدي.

3- طبيعة التخصص.

سعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف التالية يعتبر الهدف الأساس من هذه الدراسة هو الإجابة على

الإشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة فعالية محددات الاستقرار النقدي في الجزائر.

2- تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسة النقدية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

#### 5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده قمنا بدراسة من خلال:

المنهج الوصفي التحليلي: قمنا من خلال سير أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها وأهدافها وقمنا

بالتطرق بتحليل المعطيات الاستقرار النقدي وفائض الطلب، وكذا معيار الافتراط النقدي.

وتستمد الدراسة أدواتها وبياناتها من التقارير السنوية لبنك الجزائر النشرات التي يصدرها الديوان الوطني

للإحصائيات أدوات التحليل الإحصائي الجداول الأشكال والمنحنيات.

#### 6- الدراسات السابقة:

تشكل السياسة النقدية اهتماما كبيرا بالنسبة للباحثين، وكذلك محددات الاستقرار النقدي، وقد تناولنا في هذا

المجال عدة دراسات سواء تعلق الأمر من جانب عام أو دراسة حالة الجزائر بشكل خاص ومن بين هذه الدراسات

نذكر:

1- ماجدة مدوخ: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة

الجزائر) رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية الهدف منها فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي وتحقيق

الاستقرار النقدي.

2- بقبق ليلي إسمهان: آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية- دراسة قياسية أطروحة دكتوراه

في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2014-2015.

3- إكن لونيس: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2009-200)

مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2010-2011، تناولت الإشكالية التالية :

ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر من 2000-2001، والهدف إبراز أهمية السياسة النقدية وأهمية ضبط العرض النقدي.

#### 7- صعوبات الدراسة:

وهنا في إطار إعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها:  
الاختلاف في بعض الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر.

#### 8- خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات قمنا بتقسيم العمل إلى فصلين.

خصصنا الفصل الأول للإطار النظري للسياسة النقدية حيث شمل ماهية السياسة النقدية في المبحث الأول وتطرقنا لمفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأهداف.

وفي المبحث الثاني تناولنا قنوات انتقال السياسة النقدية، قناة سعر الفائدة وقناة سعر الصرف وقناة أسعار الأصول وقناة الائتمان، ثم تطرقنا في المبحث الثالث مؤشرات الاستقرار النقدي وقمنا بتعريفنا معيار فائض الطلب معيار الإفراط النقدي ومعيار الاستقرار النقدية.

أما الفصل الثاني فخصصنا لدراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستقرار النقدي.

تناولنا في المبحث الأولى الدراسة التحليلية لمحددات الاستقرار النقدي.

وفي المبحث الثاني دراسة قياسية لمحددات الاستقرار النقدي.

# الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة والتي تقوم عليها السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف مختلفة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة التي تطبقها السلطة النقدية والتي تطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل الانتقال ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري وذلك من خلال ميادين التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار النقدية

## المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على مراحل التي مرت بها وتطورها وفي هذا المبحث سنعرض إلى مفهوم السياسة النقدية، أنواعها، وعلاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

## المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تنوعت واختلفت مفاهيم وتعريفات السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها.

" تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع".<sup>(1)</sup>

وهي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.<sup>(2)</sup>

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.<sup>(3)</sup>

## أولا: شروط نجاح السياسة النقدية

السياسة النقدية خاصة في الدول النامية تعاني من ضعف واختلال في بنيتها الاقتصادية والتي لا تحتوي على عناصر فعالية السياسة النقدية نتيجة كما يلي:<sup>(4)</sup>

- توفر أسواق نقدية منظمة،
- قوة عمل وتحكم البنك المركزي،
- الوعي النقدي المصرفي الجيد لدى الأفراد،
- حالة التوازن في ميزان المدفوعات،
- الاستقرار السياسي.

(1) مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 63.

(2) عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 5.

(3) لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 59.

(4) مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، بتصرف، ص 66.

إن شروط نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي يتوقف على عدة عوامل أهمها: (1)

– مدى استقلالية البنك المركزي،

– وجود نظام معلوماتي فعال (وضع الميزانية، معامل النمو، ميزان المدفوعات، نوعية البطالة... الخ)،

– تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة، نظرا لتعارض الكثير من الأهداف،

– هيكل النشاط الإقتصادي،

– وجود نظام سعر الصرف المرن،

تحتاج السياسة النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة ونجاحها، ومن هذه الوحدات نذكر: قطاع الحكومة، قطاع العائلات، قطاع الأعمال (المالي الخاص والعام) و(الغير مالي الخاص والعام)، القطاع الخارجي.

### 1- القطاع الحكومي:

يقوم قطاع الحكومة بفرض الضرائب واعداد معاملات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي، ويوجد نوع ثاني من الإنفاق هو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد، كما تقوم الحكومة بالإقراض من الأفراد والجهاز المصرفي، وتقوم أيضا بعملية الإقراض، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دور في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة (عرض النقود).

### 2- القطاع العائلي:

يقصد به قطاع الأسر المستهلكة والمنفقة، حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخل، فهذا القطاع يحصل على الدخل النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع. (2)

### 3- قطاع الأعمال:

يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها للآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن

(1) – مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 67.

(2) – صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 67.

العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض، لذا لوضع سياسة نقدية يجب توفر المعلومات الخاصة بهذا القطاع.<sup>(1)</sup>

#### 4- القطاع المالي (العام والخاص):

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الإقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة للإقتصاد ضمن إطار حدود السياسة النقدية، التي تقوم برسمها السلطة النقدية، تقوم الحكومة بالإقتراض من الجهاز المصرفي كما يقوم القطاع المالي بتلقي الودائع والإقراض ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، كما أن القطاع المالي الخاص يقتض من الجهاز المصرفي ويقوم بإيداع موارده المالية لديه.<sup>(2)</sup>

ولهذا لوضع سياسة نقدية تحتاج السلطة النقدية لمعلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

#### 5- القطاع الخارجي:

أصبحت إقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، حيث أن هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية (الواردات)، كما أنه وسيلة لتصريف السلع والخدمات الفائضة محليا (صادرات)، وفي هذه الحالة سيكون هناك تأثير على النشاط الإقتصادي إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات، أو إنخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.

وعليه ترتبط هذه القطاعات مع بعضها من خلال المعاملات والمبادلات المالية والغير مالية في سوق العمل أو سوق السلع والخدمات وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة سيكون واضحا من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وذلك على المستوى الكلي.<sup>(3)</sup>

#### ثانيا: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع التكفل بذلك لوحدها فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية.

(1) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 110.

(2) ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003-2002، ص 5.

(3) علي توفيق، معبد علي الجارحي، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبوظبي، 1996، ص 27.

**1- علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.**

يقصد بالسياسة الاقتصادية أنها مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، أو الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية. (1)

وتعتبر السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية وسنوضح العلاقة فيما يلي:

**أ- كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي:**

إن التغير في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار، وأشار كينز إلى أن التغير في كمية النقود التي بحوزة الوسطاء الاقتصاديون يؤثر على الطلب، وعن طريق التغيير في هذا الطلب يمكن للإصدار أن كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة إلا النقدي أن يؤثر على الأسعار (2)

**ب- علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي**

في السياسة الاقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، إستقرار معامل الصرف، توازن الدفعات الخارجية... الخ، وإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الإقتصاد بالسيوليات اللازمة، وبصفة مباشرة على عناصر الإقتصاد الحقيقي.

**2- علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية.**

إن السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدة السياسة المالية والى التنسيق بينهما

**أ- كيفية التمييز بين السياسة النقدية والسياسة المالية:**

يمكن تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود والثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم.

**ويمكن التمييز بين السياستين النقدية والمالية وفق المعايير التالية:**

**1- معيار جهة إتخاذ القرار:** فالقرارات التي يتخذها البنك المركزي تندرج ضمن السياسة النقدية، أما القرارات التي تتخذ بواسطة وزارة المالية تندرج تحت السياسة المالية.

**2- معيار حقوقي:** فالسياسة المالية تحدد حجم الدين الحكومي في حين تحدد السياسة النقدية مكونات هذا الدين (قرض بنكي أو إقتراض من الجمهور على شكل سندات).

(1) صالح صالح، أدوات السياسة النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث ومناقشة حلقات عمل صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبوظبي، 1996، ص27.

(2) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص103.

**3- معيار الهدف:** فإذا كان الهدف من السياسة التأثير على الحاجات العامة والتوظيف فهي سياسة مالية، أما إذا كان الهدف من السياسة التأثير على عرض النقود فهي سياسة نقدية.<sup>(1)</sup>

**ب- طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية**

**1- تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية**

إن السياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية فعلى سبيل المثال يساهم تبني السلطة النقدية المشرفة على العملة في الحد من العجز المالي التضخمي المستمر، وعدم الإعتماد على ضريبة التضخم لتمويل العجز الأمر الذي يساهم في تحقيق الإستقرار المالي في:

- أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة.

- أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية.

**ب- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية**

تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية حيث تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار للأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

وتمكن تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية فيما يلي:

- أثر النظام الضريبي على السياسة النقدية.

- الانضباط المالي للاتفاق الحكومي.

- الهيمنة المالية مقابل النقدية.

**المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.**

يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية بأنها الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة.<sup>(2)</sup>

إن التحكم في وسائل الدفع وتنظيمها في المجتمع تحتل أهم أهداف السياسة النقدية في الإقتصاد، فالبنك المركزي بإمكانه إمتصاص النقود الزائدة عن إحتياجات التداول أو عمليات التمويل وإمكانه أن يوفر أرصدة نقدية جديدة، فالأوضاع الإقتصادية المختلفة تجعله يتخذ إجراءات نقدية مناسبة تتفق والأهداف الإقتصادية المرجوة.

(1)- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر ، 1990-2004، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص27.

(2)- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الإقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص14.

أولاً: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية).

يقصد بالأدوات المباشرة تلك التي تمس مباشرة عرض النقد، أو بالأحرى حائزي النقد فهي تتعلق بكمية النقد المتداول وأهمها:

### 1- سياسة تأطير القرض.

تسمى أيضاً بتخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة ذات فعالية كبير إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب قرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم.<sup>(1)</sup>

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى العقوبات. ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، في أوقات ضخم بقاء الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك، والعكس على القطاعات الأخرى

### 2- النسبة الدنيا للسيولة

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديده عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الأفراد من قبل البنوك التجارية، بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، بذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الإقتصادي.

### 3- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو إستثنائية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الإقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

### 4- السياسة الإنتقائية للقروض

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

(1) - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص22.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقرض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:<sup>(1)</sup>

- إقرار معامل خصم مفضل،
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية،
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف،
- تغيير مدة إستحقاق القرض ومعامل الفائدة.

### ثانياً: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية)

يقصد بالأدوات غير المباشرة تلك الإجراءات والتنظيمات التي يعتمد بها البنك المركزي في علاقته مع المؤسسات المصرفية والمالية ويسمح للجوء إلى هذه الأسباب لقوة السوق بأن تعمل على رفع القروض غير المباشرة ونذكر منها:

#### 1- سياسة إعادة الخصم:

يقصد به الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية، للحصول على إحتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الإئتمان، ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات ولما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الإئتمانية للبنوك التجارية يخفض من معامل إعادة الخصم، وعلى العكس يرفع البنك المركزي من هذا المعامل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك على منح الإئتمان.

#### 2- عمليات السوق المفتوحة:

تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية والنقدية ويكون البيع والشراء للبنوك التجارية، بهدف التقليل من حجم الإئتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها، وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي هدفها من التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها فإنها يعتمد على عمليات الشراء بضخ نقودا في السوق.

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما تكون للبنوك التجارية إحتياطات نقدية فائضة، وأسواق مالية غير متطورة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية وكذلك إذا إتسع نطاق البيع والشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، وكذلك إذا كان غرض البنك المركزي هو

(1) - ماجد مدوخ، مرجع سابق، ص 19.

مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية فإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق. (1)

### 3- معامال الإحتياطي الإجباري.

هي إلتزام أو إجبار البنوك التجارية على الإحتفاظ بنسبة معينة من إلتزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم في العرض النقدي، فعندما تبلغ السياسة النقدية الحد الأعلى من حجم الإئتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني الواجب الإحتفاظ به أدى البنك المركزي، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الإئتمان وزيادة العرض النقدي.

فعندما يظهر في الإقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الإحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية بإستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود، وانخفاض حجم الإئتمان، أما في حالة الإنكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الإحتياطي من 20% إلى 10% مثلا تزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الإئتمان، فيزداد المعروض النقدي.

### ثالثا: أدوات أخرى للسياسة النقدية

هناك عدة أدوات أخرى لها علاقة بالإئتمان المصرفي نذكر منها:

#### 1- التأثير والإقناع الأدبي:

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وتطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الإئتمان، تقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في نقدي القروض وخاصة للمضاربة، بعدة وسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية.

(1) - عبد المنعم سيد عي، نزار سعد الدين العيس، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حاد للنشر والتوزيع، 2004، ص36.

ويأخذ التوجيه الأدبي أشكالا متعدد منها:

أ. الرقابة الكمية: وهو قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد القروض لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد.

ب. الرقابة النوعية: وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد القروض بصرف النظر على الغرض الذي يمنح لأجله القرض أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق. (1)

## 2- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الطلب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم إلى الإقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الإقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

## المطلب الثالث أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف وفقا للوضع الاقتصادي للبلد، ومن بين هذه الأهداف نذكر: (2)

- تشجيع النمو الاقتصادي،
- تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا،
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة،
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية،
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل توزيع عادل للثروة.

ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على الأهداف الأولية والوسيطة والنهائية للسياسة النقدية.

## أولا: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة.

(1) - الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2012-2013، ص25

(2) - مفيد عبد اللاوي، المرجع السابق، ص63.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجتمعات الإحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع إحتياطات البنوك، وإحتياطات الودائع الخاصة والإحتياطات غير المقترضة وغيرها. (1)  
أما الإحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات المقترضة.

### 1- مجتمعات الإحتياطات النقدية:

تكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والإحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تتضمن الأوراق النقدية والنقود والودائع.

أما الإحتياطات المصرفية تشمل الودائع للبنوك لدى البنك المركزي وتتضمن الإحتياطات الإيجابية والإحتياطات الإضافية الحاضرة في الخزائر والبنوك أما الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإيجابية على الودائع الحكومية وودائع البنوك الأخرى.

### 2- طرق سوق النقد:

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية وتعني بشكل عام قدرة المفترضين ومواقفهم السريعة والبطيئة في معامل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، وشروط الإقراض، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك. (2)

والإحتياطات الحرة، تمثل الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الإحتياطات التي اقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي في الإقراض.

### ثانيا: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها بلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد. (3)

واعتمد الكينزيون والنقديون على مؤشرات وأهداف وسيطة مختلفة، والمؤشر هو المتغير الذي تسمح تحركاته بإتجاه الأهداف النهائية، فهو عامل إستدراك ما يمكن أن ينجم من إنحرافات عن تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية،

(1) عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007، ص175.

(2) أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شعبان، الجامعية، القاهرة، 1998، ص134.

(3) وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص193.

فالكثزيون إعتمدوا معامل الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف وسيط بينما إعتمد النقديون كمية النقد كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيط وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة. (1)

- مستوى المعاملات الأساسية للفائدة؛

- سعر الصرف؛

- المجمعات النقدية الوسيطة.

### 1- معامل الفائدة كهدف وسيطة:

يفضل الكثزيون أن يتم تثبيت معامل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديون بها كثيرا لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم.

إلا أن معاملات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي، فعلى مستوى الصعيد الداخلي تؤثر على مستوى إستثمارات المؤسسات مثل الإستثمار في السكن، وعلى الإختبارات بين السندات والنقد، وعلى مستوى الصعيد الخارجي تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معاملات الفائدة إيجابية -لا مرتفعة ولا منخفضة- ومستقرة قدر الإمكان في الزمن، فبعض الإقتصاديين يعتبر أن إحدى التفسيرات للأداءات الألمانية لـ 25 سنة تكمن في إستقرارا المعاملات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير حوالي، 3% وهذه المعاملات المستقرة الإيجابية هي التي شجعت أفضل إختبارات الإستثمار والنمو المنتظم.

ويوجد العديد من معاملات الفائدة في الإقتصاديات المتطورة وأبرزها هي:

- **المعاملات الرئيسية:** وهي معاملات النقد المركزي وهي المعاملات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معاملات الإقراض بين البنوك.

- **معاملات السوق النقدية:** وهي معاملات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول.

- **معاملات السوق المالية أو المعاملات طويلة الأجل:** وهي التي على أساسها تصدر السندات.

- **معاملات التوظيف في الأجل القصيرة:** (حسابات على الدفاتر، إيدار سكني... إلخ)

- **المعاملات المدينة:** وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

(1) - فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص363.

**2- معامل صرف النقد مقابل العملات الأخرى:**

إن معامل الصرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الإقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعامل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الإقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معامل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معامل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعامل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الإقتصادية والمالية لحكومة ما.

**3- المجتمعات النقدية:**

إن تثبيت معامل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريبا نمو الإقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجتمعات بالتدريج، بداية بشكل غير معلن ثم معلن، مثل النظام الفدرالي للإحتياطي الأمريكي إبتداء من، 1972 بنك ألمانيا الفدرالي إنطلاقا من 1974 بنك إنكلترا وبنك فرنسا إنطلاقا من 1976 وتنص نظرية النقديين على الحفاظ ولعدة سنوات على معامل نمو ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقديين بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي.

ويلاحظ أن ضبط المجتمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب (اهتمام البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة والأدبية) وعموما هناك إتفاق واسع على أنها الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الإقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي :

1- تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار؛

2- العمالة الكاملة؛

3- تحقيق معامل عال من النمو؛

4- توازن ميزان المدفوعات.

**1- استقرار المستوى العام للأسعار:** تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة الدول المتخلفة مما تعانيه من تضخم. (1)

إن إستهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، لأن وجهات نظر الكينزيين والنقديين لعملية التضخم ليست مختلفة كثيراً، إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معامل نمو العرض النقدي مرتفعاً.

إن إستهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهران هناك علاقة بين النقود والأسعار لأن وجهات نظر الكينزيين والنقديين لعملية التضخم ليست مختلفة كثيراً، إذ يعتمد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معامل نمو العرض النقدي مرتفعاً.

في إستعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو إستقرار الأسعار ميزة، بحيث إن آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الإئتمان، سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد، ثم إن آثارها هذه لا تبدو واضحة على الأفراد نما تكون مخفية إذا ما قورنت بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار، لأن هذه الأخيرة تشمل على تحقيق فائض في الإنفاق الحكومي في أوقات التضخم، وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة تقبل الأفراد لها نظراً لاختفاء الآثار عليهم في محاربة التضخم، وإن العمل النقدي لمحاربة التضخم عن طريق الطلب يمر عبر ثلاث قنوات:

– توقيف خلق النقود الذي يقع على الطلب الداخلي؛

– إرتفاع معاملات الفائدة وهو ما يحد من الإفتراضات وتغيير تسيير المحافظ؛

– أثر نشر هذه السياسة يكسر التوقعات التضخمية.

## 2- العمالة الكامل:

يعرف الإقتصاديون العمالة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الإستخدام الكفاء لقوة العمل، مع السماح لمعامل عادي من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الاقتصادي.

فالنظرية الاقتصادية قد عاجلت ظاهرة البطالة في المجتمع الرأسمالي من خلال تخفيض الأجور النقدية، وهذا التخفيض سوف يعمل تخفيض معامل الأجور الحقيقية، وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج، ويزداد الطلب على الإنتاج، ثم تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي.

(1) - درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 327.

أما النظرية الكينزية فإنها ترى المحافظة على إرتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة وأن البطالة تنشأ لنقص الطلب الكلي الفعال ويتطلب الأمر من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة الإستثمار للإقتراب من مرحلة العمالة الكاملة، ولكن من وجهة نظر النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية التوسعية لا يمكنها تخفيض معامل البطالة بشكل دائم، لأنها تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل، كما أنها ستكون سببا في إنتشار التضخم.

نستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال.

### 3- تحقيق معامل عام من النمو للاقتصاد الوطني:

إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معامل عام لنمو الإقتصاد الوطني، نجد أنها بإستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعامل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفوءة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

وعند كلامنا عن النمو الإقتصادي كهدف للسياسة النقدية يجب أن نلاحظ التفرقة بين النمو والتنمية، فالتنمية تعني تغير في السنوات الأخيرة ليحقق ثلاث أهداف أساسية وهي:

1- القضاء على الفقر وعلاج أسبابه؛

2- تحسين نوعية الحياة؛

3- دعم القدرة على النمو.

وأما النمو فيعني معامل تغير الناتج الكلي الحقيقي، إذن فكلاهما مرتبط بدرجة التطور الإقتصادي، فالنمو الإقتصادي مركز على التغير في الناتج الكلي الحقيقي، أما التنمية تشمل التغير الهيكلي في الناتج، وتوزيع ثمار النمو الإقتصادي لتحسين معيشة الأفراد ككل.

عن الدور السياسي النقدية هو تحقيق معامل مرتفع للادخار والتأثير على معاملات الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال زيادة العرض الائتماني، ويجب أن لا تقع تفضيل التضخم لأنه يساعد على تحقيق البطالة وزيادة معاملات التشغيل حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تصنع إقتصاديا بأنها على طريق النمو الذاتي السريع.

## 4- تحقيق التوازن ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الإقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة.

هناك إختلاف بين الإقتصاديين في نظرهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها لتحقيق التوازنين، فالتوازن الداخلي للإقتصاد يختلف عن التوازن الخارجي، فيمكن أن يتحقق التوازن الداخلي عند الوصول إلى العمالة مع المحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار، أما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن ميزان المدفوعات للبلد.

ويرى بعض الإقتصاديين أن السياسة المالية تنجح في تحقيق التوازن الداخلي بينما تنجح السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي.

ويكمن السياسة النقدية في تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات في الدول المتخلفة فإنه يختلف عما ذكرنا نتيجة لعدم توافر العوامل المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى نقص إحتياطات الصرف لدى هذه الدول وتأثر سيولة الجهاز المصرفي بحالة ميزان المدفوعات لكل التغيرات التي تتعرض لها إحتياطات المصارف من العملات الأجنبية التي تمتلكها. (1)

(1) - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 140.

## المبحث الثاني : قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر قنوات إبلاغ السياسة النقدية عن الطريق الذي يبلغ أثر أدوات هذه الأخيرة إلى الهدف النهائي تبعا لإختيار الهدف الوسيطي<sup>(1)</sup>، ويمكن أن نقسمها إلى أربعة قنوات وهي: قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار الأصول، وقناة الإئتمان.

## المطلب الأول قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لإنتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، أما في الفكر الكينزي تؤدي السياسة النقدية التقييدية إلى إرتفاع سعر الفائدة، ومن ثم إلى إرتفاع تكلفة رأس المال، وهذا بدوره يؤثر على نفقات الاستثمار التي ستخفض وبالتالي إنخفاض الإنتاج، أما عند القيام بسياسة نقدية توسعية يحدث العكس.<sup>(2)</sup>

يعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الإستثماري، والميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات، أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الإقتصاديون حول قناة معامل الفائدة كتيلور في سنة 1995 ، الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الإستهلاك والإستثمار مما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية<sup>(3)</sup>

(1) قدي عبد الحميد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2003، ص55.

(2) رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص59.

(3) إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2010، ص62.

## المطلب الثاني: قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن إستقرار سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الإستثمار الخارجي تتدفق رأس المال. (1)

## المطلب الثالث: قناة أسعار الأصول

تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات)، وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات)، وأن هتين القناتين تشتملان قناة توبين للإستثمار وقناة أثر الثروة على الإستهلاك. (2)

## أولا: قناة توبين للإستثمار:

هذه القناة تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين ،  $(q)$  الذي يعرف على أنه نسبة القيمة السوقية البورصية للشركات على تكلفة إستبدال رأس المال لديها، يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الإستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها، ما يؤدي بانخفاض أسعارها فينخفض  $(q)$  وبالتالي ينخفض حجم الإستثمار ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي. (3)

## ثانيا: قناة الثروة على الاستهلاك:

مضمون هذه القناة هو أن تفقات الإستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والثروات المالية، فعندما ترتفع قيمة أسعار الأوراق المالية فإن قيمة الثروة المالية ترتفع وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع ومنه يرتفع الإستهلاك، وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع

(1) - إكن لونيس، مرجع سابق، ص 63.

(2) - بقبق ليلي اسمهان، آليات تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعاتها الداخلية - دراسة قياسية - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر 2014-2015 ص 119.

(3) - شملول حسينة، أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية- حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص 9.

أسعار الأوراق المالية، ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجاباً على نمو الناتج الوطني ويحدث العكس في حالة سياسة انكماشية. (1)

وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي دال البلد يقلل من إستقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، وهذه العملية تتم من خلال انخفاض العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية وبالتالي إرتفاع الصادرات ومنه الناتج المحلي.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة إنكماشية يخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الإقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على إستقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر في الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معامل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الإقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية. (2)

ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي في مقابل شراء العملة المحلية، التي تبدأ قيمتها في الإرتفاع تدريجياً، وتحدث آثار عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجياً ورجوعه إلى مستواه، وبالتالي فآثر السياسة النقدية غير مستمر. أما في ظل نظام سعر الصرف المرن لا يتدخل البنك المركزي، بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجاباً على الصادرات بسبب انخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية، في حين سيكون هذا التأثير سلباً على الواردات بسبب إرتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية، وهو ما سيشحج الطلب على الإنتاج المحلي ومن ثم إرتفاع معامل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الإقتصاد الوطني. (3)

#### المطلب الرابع: قناة الائتمان:

إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأجل والطلب الكلي، أدى بظهور دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية، والتي تنقل أثر السياسة النقدية عبر آليتين هما: قناة الإقراض البنكي، وقناة الميزانية.

(1) - إكن لونيس، مرجع سابق، ص 65.

(2) - رسول حميد، مرجع سابق، ص 59.

(3) - بقبق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص 118

## أولاً: قناة الإقراض البنكي:

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح القروض للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز المالي، ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الإحتياطات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الإستثماري وكذا الإستهلاكي، وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والنتاج الإجمالي.<sup>(1)</sup>

أما عند إتباع سياسة نقدية إنكماشية فإنه يحدث العكس

## ثانياً: قناة الميزانية:

تأخذ هذه القناة بعين الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين والمقترضين، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية، فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضماناً والأكثر تعظيماً للأرباح، فقناة الميزانية تعتمد على يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمؤسسة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية، وعليه كلما زاد صافي الثروة للمقترض إنخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح. نستنتج إذن أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح القروض ومن ثم على قرارات الإستثمار والإنفاق الإستهلاكي.

فإنخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية، يؤدي إلى إرتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية، أي إرتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الإقتصادية وبالتالي إرتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرتها على الإقراض، فيزيد حجم نفاقها الإستثماري وكذا إنفاقها الإستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي.

(1) - بقبق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 224.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار النقدي

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند على محورين رئيسيين نتيجة لما توصل إليه الفكر الاقتصادي وهما المعايير التي تستخدمها العملية في إيجاد أنسب الصيغ والمعايير لقياس التضخم وقياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار<sup>(1)</sup>، تعكس الأرقام القياسية التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، أي أنها تعبر فقط عن المظهر العام للتضخم وهو ارتفاع الأسعار، دون أن تتعرض لتشخيص حالة التضخم أو لبيان الأسباب التي تأتي إلى هذا الارتفاع في الأسعار<sup>(2)</sup>، وفي هذا الخصوص نحاول أن نحدد بعض المعايير التي يمكن الاهتداء بها إلى مصدر ارتفاع الأسعار وهي كالتالي:

المطلب الأول: معيار معامل الاستقرار النقدي (معيار الضغط التضخمي)

يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود التي تنص على الزيادة في كمية النقود، دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي هي المناخ الملائم لوجود التضخم والمنطق ككل من وراء هذا المعيار هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي فإن هذا سيتمثل في شكل وجود فائض طلب، أي وجود لاختلاف حقيقي بين تيار الانفاق النقدي وبين تيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع<sup>(3)</sup>

ولإستخلاص الصيغة الرياضية لهذا المعيار يتم الاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود ضمن إطار رئيسي وليس مطلق، حيث يجري مقارنة تطور حجم السيولة بتطور الطلب على السيولة، ويأخذ هذا المعيار الصيغة التالية:  
 $M.V=P.Y$  حيث أن  $V$  تمثل سرعة دوران النقود،  $M$  تمثل عرض النقود،  $P$  تمثل الأسعار،  $Y$  تمثل الناتج القومي الإجمالي.

وعند أخذ اللوغاريتم لهذه المعادلة تصحيح كما يلي:

$$\text{LOGM}+\text{LOGV}=\text{LOGP}+\text{LOGY}$$

وعند تحويل المعادلة إلى معادلة نمو تصبح:

$$P = \frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن  $P$  معامل الاستقرار النقدي  $\frac{\Delta}{M}$  يمثل معامل النمو في العرض نقد.

(1) - مجيد عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، 2002، ص 51.

(2) - رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص 477.

(3) - عبد الفضيل محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 23-24.

$\frac{\Delta Y}{Y}$  يمثل معامل النمو في إجمالي إنتاج القومي الحقيقي.

يشير معامل الاستقرار النقدي انه إذا تساوي معامل النمو العرض النقد معامل النمو في إجمالي القومي الحقيقي، أي إذا كانت قيمة  $P$  تساوي الصفر ( $P=0$ )، فإن هذا يدل على وجود استقرار في مستويات الأسعار. أما إذ زاد معامل نمو عرض النقد على معامل نمو الناتج القومي الحقيقي مما يعني أن  $P$  موجبة فإن هناك حالة تضخم خفيفة أو حادة على حسب القرب أو البعد عن الصفر، فإن كانت  $P$  موجبة وبعيدة عن الصفر فإن تلك يدل على وجود تضخم حاد والعكس.

أما إذا كانت قيمة  $P$  أقل من الصفر فإن ذلك يدل على أن هناك حالة انكماش خفيفة أو حادة على حسب البعد أو القرب من الصفر، فإن كانت  $P$  سالبة وبعيدة عن الصفر فهذا يعني وجود انكماش اقتصادي حاد والعكس.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: معيار الإفراط النقدي

هو يعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم فإذا إستطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من إنتاج الوطني الإجمالي الحقيقي من كمية النقود، فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد لتضخم بالشكل التالي:

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

$\lambda$ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي في الكتلة النقود.

$M$ : كمية النقود معبرا عنها كما نذكرها بـ  $Me$

$Y$ : إنتاج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة "الحقيقي".

وبالتالي نقول أن هذا المعيار كذلك سيستند إلى نظرية المعاصرة التي ترى التغير في نصيب الوحدة المنتجة هي كمية النقود هو المتغير الاستراتيجي في أحداث التغير في المستوى الأسعار وهذا ما يؤكد رائد هذه المدرسة ميلتون فريدمان على الحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معامل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معامل تغير الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، ومعامل تغير الطلب على النقود وسرعة دورانها محافظ على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.<sup>(2)</sup>

(1) فرج بن ناوي بن نجيب العنزي، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك سعود، 2004، ص55.

(2) نجاة مسمش، فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2005، ص27.

وتكون حالتين هما:

- إذا كان الطلب على النقود أو سرعة دورانها ثابتا في الأجل القصير، فتغير يكون في نصيب الوحدة المنتجة في كمية النقود، كما تبقى قيمة كمية النقود على إنتاج الوطني ثابتا، كي نحافظ على مستوى العام للأسعار السائد عند فترة الأساس.

- إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها في المدى الطويل، فيتعين أن نزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار.

ويتم حساب حجم الانفراط النقدي الزائد على المستوى الملائم الضروري للمحافظة على الاستقرار الأسعار النحو التالي:

$$M' = M_T - Y_T$$

حيث

$M'$ : حجم الانفراط النقدي.

$M$ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

$Y_T$ : حجم إنتاج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة.

$M_T$ : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة ( $M_2$ )

ومن الواضح أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل إفراطا نقداً يا يكون وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض، وتصاعده يكون وراء تصاعد ارتفاع في الأسعار.

**المطلب الثالث: معيار الفجوة التضخمية (عرض وطلب)**

يهدف هذا القياس أو المعيار إلى تحديد الثغرة المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القدرة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين، وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من حجم القدرة الشرائية لدى المستهلكين.

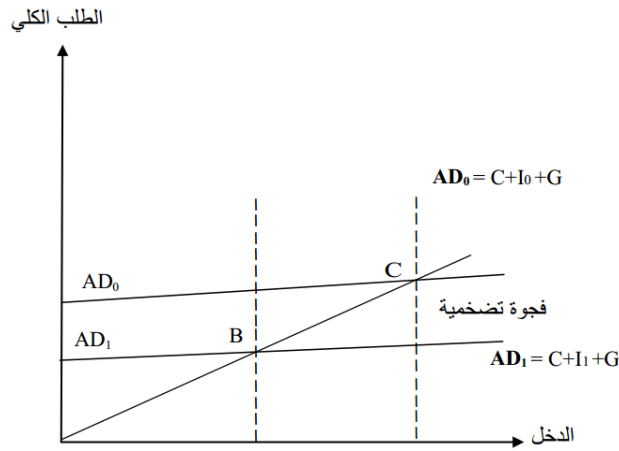
تحت الفجوة التضخمية في الاقتصاد في فترة معينة في الزمن إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود وتتمثل في الحالة الأولى في فائض الطلب الكلي، وهو عبارة عن زيادة الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية)، في إنتاج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، وتتمثل في الحالة الثابتة في فائض العرض

النقدي، وهو عبارة عن الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نقود، وعلى هذا الأساس يتم قياس الفجوة التضخمية وفق المعايير التالية:<sup>(1)</sup>

لمعالجة الفجوة التضخمية يتطلب سياسة نقدية إنكماشية تستهدف تخفيض عرض النقود، يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع حجم الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض من حجم الاستثمار فانخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى مستوى دخل التوظيف الكامل وبذلك يتم القضاء على الفجوة التضخمية.

بيانياً: فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى الأسفل من  $AD_0$  إلى  $AD_1$  وبمعنى آخر:

فإن معالجة الفجوة التضخمية باستخدام سياسات نقدية إنكماشية إنما هي إجراءات معاكسة لحالة معالجة الفجوة الركودية.



بإسقاط المستقيم YFK، نلاحظ أن منحى الطلب الكلي  $C+I+G$  يقطع خط الدخل  $45^\circ$  عند النقطة الواقعة E إلى يمين النقطة B التي تمثل نقطة تقاطع خط الدخل  $45^\circ$  مع المستقيم  $45^\circ$  الذي يعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام التام وبالتالي يتضح من الشكل وجود فجوة تضخمية قدرها AD أي:

$$y_F = AB + C + I + G$$

يؤدي وجود الفجوة التضخمية إلى رفع المستوى العام للأسعار، إذا لا يمكن التخلص منها إلا بزيادة الدخل

النقدي الكلي  $y_F$  إلى  $y_C$  ومنه باستخدام مضاعف الاستثمار ونحصل على قيمة الدخل التوازني الجديد

$$y_C = T_F + E_{EIMF} - MP$$

حيث:

$E_{EIMF}$ : الفجوة التضخمية /  $MP$ : مضاعف الاستثمار<sup>(2)</sup>

(1) - مجدي عبد الفتاح سلمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب للطباعة، مصر، 2002، ص 52.

(2) - الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط 2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 20.

نلاحظ من خلال الرسم للتغلب على الفجوة التضخمية من خلال تخفيض النقود  $M^s_0$  إلى  $M^s_1$  زيادة سعر الفائدة إلى  $I_0$  إلى  $I_1$  انخفاض الاستثمار  $I_0$  إلى  $I_1$  انخفاض الطلب الكلي من  $AD_0$  إلى  $AD_1$  انخفاض الدخل التوازني من  $Y_0$  إلى  $Y_1$  الوصول إلى الدخل الكامن إغلاق الفجوة

### 1- أشكال الكتلة النقدية:

- الأموال النقدية الجاهزة.

- ودائع والحسابات الآجلة للبنوك مثل حسابات الادخار، وهناك السندات الحكومية قصيرة الأجل.

- النقود الائتمانية.

### مكونات الكتلة النقدية:

- مجمع المتاحات النقدية: يضم الأوراق والنقود المعدنية الصادرة عن البنك المركزي إلى جانب الودائع تحت الطلب.

- مجمع الكتل النقدية: يمثل بالإضافة إلى مجمع المتاحات النقدية عدد من الأصول المالية.

- مجمع السيولات الاقتصادية: يضم بالإضافة إلى جمع الكتلة النقدية عدد من الأصول المالية.

### جمع القاعدة النقدية.<sup>(1)</sup>

مكونات النتائج القومي الاجتماعي:

أ- قطاع المستهلكين (العائلات): وتشمل السلع المعمرة كالثلاجة وغير المعمر كالسلع الاستهلاكية بالإضافة إلى بعض الخدمات.

ب- قطاع المستثمرين (المنتجين): وهم الذين يأخذون قروض وبنشوه مصنع ويمارسون معاملات اقتصادية.

ج- القطاع الحكومي: فالحكومة نشى مدارس وطرق...إلخ.

د- قطاع العالم الخارجي: كالعائلات البيع والشراء من دولة أجنبية ويتم حساب صافي في الصادرات.

### كيفية حساب الناتج القومي الإجمالي:

الإنتاج الاستهلاكي + الإنتاج الاستثماري + الإنفاق الحكومي + إنفاق المستثمر الأجنبي + إجمالي = إجمالي الناتج القومي

### 1- معيار فائض الطلب:

وينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، ذلك أن

الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل تحديد مستوى العام للأسعار، وذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة

(1)- الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 20.

في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات تنتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي، قياس فائض الطلب انطلاقاً من المعادلة التالية:<sup>(1)</sup>

$$D = (CP + Cg + I + \Delta S) - Y$$

حيث:

D: فائض الطلب الخام "نسبة القياس"

CP: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

$\Delta S$ : الاستثمار في المخزن السلعي بالأسعار الجارية.

Y: الناتج المحلي الخام للأسعار الثابتة "سنة الأساس"

ومن هنا إذا زاد مجموع الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة، فإن ذلك يعبر عن الفائض في الطلب الخام الذي يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

وبالتأمل في صيغة الإجمالي فائض الطلب نرى أنها تمثل أكثر المعاملات الخارجية من صادرات وواردات على كل

من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات وبالتالي الصيغة كما يلي:

$$D = (CP + Cg + I + \Delta S + X + L + M) - Y$$

حيث يصبح:

X: الصادرات بالأسعار الخارجية.

M: الواردات بالأسعار الجارية.

Y: الناتج الوطني الإجمالي (PNB) بالأسعار الثابتة.

وتظهر ثلاث حالات:

- حالة التوازن: رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر، وهنا لا يتأثر حجم فائض طلب.

- حالة الفائض: هو تفوق قيمة الصادرات بنوعيتها قيمة الواردات بنوعيتها، وهنا لابد أن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب لتحصل على صافي فائض الطلب.

(1) - أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، رسالة جامعية، مصر، 2004، ص 233.

وهي تصف مراكز موازين مدفوعات معظم البلاد المختلفة وفي نمو وهي حدوث عجز في موازين معاملاته الخارجية الذي يجب أن يطرح من الإجمالي فائض الطلب وإن حدوث عجز في الميزان المعاملات الجارية تمارس أثرا انكماشيا، بمعنى أنه يلغي جزءا من فعل القوي التضخمية المحلية لأنه يضيف إلى المناخ من السلع والخدمات بمقدر أكبر مما يصنف إلى الطلب الكلي الفعال. (1)

وعند حساب الفجوة التضخمية حسب هذا المعيار فإننا نطرح جانب الموارد هذا الجانب الاستخدامات التي يمكن التعبير عنها بالصورة الرياضية التالية:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{إجمالي الاستخدامات} - \text{إجمالي الموارد}$$

وبتعويض كل من تمثله كل الاستخدامات والموارد نجد:

$$\text{الفجوة التضخمية} = (\text{الاستثمار} + \text{الاستهلاك} + \text{الصادرات}) - (\text{إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة} + \text{المستوردات})$$

$$2 - \text{مقياس فائض عرض النقد كمقياس للفجوة التضخمية}$$

تحدث الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار، إذا كانت الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع أكبر من الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد لن يحتفظوا به من دخل حقيقي، في شكل نقود عند أسعار ثابتة، خلال فترة زمنية معينة، أي أن الفجوة التضخمية (النقدية) هي عبارة عن فائض عرض نقد خلال فترة زمنية محددة ويمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية الثابتة:

$$IC = \Delta M - \left( \frac{M}{RGNP} \right) = \Delta M GNP$$

حيث أن:

$IC$ : الفجوة التضخمية

$\Delta M$ : التغير في عرض النقد.

$M$ : عرض النقد.

$R GNP$ : الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

$\Delta GNP$ : التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

$$\frac{M}{RGNP}: \text{تمثل الطلب على النقود}$$

(1) - أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سابق، ص 235.

لهذا المعيار أهمية خاصة ناتجة عن ما هو معروف من أن هناك نسبة معينة من كمية النقود إلى إجمالي الناتج القومي يميل الأفراد للاحتفاظ بها، فعند زيادة الناتج القومي بمقدار معين، فإن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية من النقود تتناسب مع هذه الزيادة، وبالإستثناء لهذا المعيار أيضاً، فإنه يمكن المحافظة على الاستقرار النقدي وتفاذي الاختلال، عندما تتناسب الزيادة في العرض النقد مع الزيادة في الناتج القومي الحقيقي.<sup>(1)</sup>

(1) - يقبى لى اسمهان، مرجع سابق، ص 124.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا في الفصل الأول إلى التعرض للسياسة النقدية من الجانب النظري من هذا السياق يمكن استخلاص

النتائج التالية:

تناولنا في المبحث الأول ماهية السياسة النقدية:

- تعطي السياسة النقدية التدابير والإيرادات النقدية التي يتخذها بنك الجزائر من أجل التأثير على العرض النقدي.
- تستخدم السياسة النقدية أدوات ووسائل لبلوغ عدة أهداف تتمثل في الأدوات المباشرة من تطير قنواتها وأدوات غير مباشرة تتمثل في إعادة الخصم والاحتياط الإجمالي.
- تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف من أولية ووسيلة ثم نهائية تتمثل في تحقيق استقرار الأسعار النمو الاقتصادي والتوازن الداخلي والخارجي.
- كما تناولنا في المبحث الثاني في قنوات انتقال السياسة النقدية أثر السياسة النقدية وأهميتها للدول التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها.
- قناة أسعار الأموال هي قيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقعة الحصول عليها من بينها الأسهم والسندات والعقارات.
- قناة الائتمان التي تنتقل أثر السياسة النقدية عبر آلياتها قناة الإقتراض البنكي وقناة الميزانية وتناولنا في المبحث الأخير مؤشرات الاستقرار النقدي:
- معيار الفجوة التضخمية الحكومية وكيفية معالجته.
- معيار الإفراط النقدي.
- معيار فائض الطلب

# الفصل الثاني

دراسة تحليلية قياسية لمؤشرات

الإستقرار النقدي

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

### تمهيد

إن المعرفة التي توصلنا إليها سابقا، في دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، ليست إلا معرفة نظرية مجردة تختلف من دولة أو منطقة لأخرى، وجعلها مادية ملموسة لا تأتي إلا من خلال دراسة تحليلية قياسية، تمكننا من حصر المتغيرات المستهدفة في معاملات توضح التأثير المباشرة فيما بينها، وهذا طبعا في حدود امكانية زمانية شملت الاقتصاد الوطني الجزائري، خلال مدة زمنية فاقت 16 عشر سنة من 2000 إلى سنة 2016.

لأجل ذلك سيطر هذا الفصل بمزيد من التدقيق في خصم الفصلين المهيكلين له، واللذان نستعرضها كالتالي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار النقدي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار النقدي.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمحددات الاستقرار النقدي.

في هذا المبحث سوف نحاول التعرف على محددات الاستقرار النقدي من خلال دراسة معامل الاستقرار النقدي وكذا معامل الافراط النقدي وفي الاخير معامل فائض الطلب.

المطلب الأول: معامل الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تتدخل في اعتبارها تغيرات الناتج وتغيرات النقد وفق هذه النظرية.

جدول رقم (1): دراسة معامل الاستقرار النقدي

السنوات	$DM_2 / MXL_0$	DYH	B%
2000	14.13	3.82	10.31
2001	54.05	3.01	51.04
2002	18.05	5.61	12.44
2003	16	7.2	9.1
2004	10.45	4.3	6.15
2005	11.69	5.91	5.79
2006	19.64	1.68	7.96
2007	23.09	3.37	19.72
2008	16.04	2.36	13.68
2009	4.84	1.63	3.21
2010	13.55	3.63	9.91
2011	19.91	2.89	17.02
2012	10.94	3.37	7.56
2013	8.41	2.77	5.64
2014	14.42	3.79	10.63
2015	0.3	3.76	-3.47
2016	1.2	37	-2.5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

الجدول رقم (02): معامل التضخم في الجزائر

معامل التضخم	السنة	معامل التضخم	السنة
5.7	2009	0.3	2000
3.9	2010	4.2	2001
4.5	2011	1.4	2002
8.9	2012	4.3	2003
3.3	2013	4	2004
3	2014	1.4	2005
4.8	2015	2.3	2006
6.4	2016	3.7	2007
		4.9	2008

المصدر: البنك الدولي

الجدول رقم (03): تطور معامل نمو الكتلة النقدية

معامل نمو الكتلة النقدية	السنة	معامل التضخم نمو الكتلة النقدية	السنة	معامل نمو الكتلة النقدية	السنة
0.82	2016	16	2008	13	2000
		3.10	2009	22.3	2001
		15.40	2010	17.3	2002
		19.90	2011	15.50	2003
		10.10	2012	10.50	2004
		8.40	2013	11.70	2005
		14.8	20.4	18.60	2006
		0.10	2005	24.20	2007

المصدر: البنك الدولي

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

**التحليل:** سوف نعتمد حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية ( $M_2$ ) والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك والودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية والودائع الجارية تحت الطلب لدى البنك وشبه النقود الودائع لأجل.

ومن خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن في سنة 2000 كان معامل الاستقرار النقدي منخفض نتيجة لالتزام السلطات الجزائرية في نقود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000 نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال وتقليص حجم الإنفاق العام أما في سنة 2001 ارتفع معامل الاستقرار النقدي وصل إلى  $B=51.04$  وذلك لزيادة نسبة نمو الكتلة النقدية في سنة 2001 بـ 22.3%، ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية يعود إلى إطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الانتعاش الاقتصادي.

وعاد معامل الاستقرار النقدي في الانخفاض سنة (2002-2005) ويعود ذلك للانخفاض في معامل الكتلة النقدية في سنة 2002-2003-2004-2005 بنسبة 17.3% و 15.5% و 17.70% على التوالي وكذلك لارتفاع معامل التضخم مقارنة بالسنوات الماضية حيث بلغ التضخم سنة 2003 4.3% و 4% في سنة 2004. كما نلاحظ أن معامل الاستقرار النقدي ارتفع في سنتين 2006-2007 بـ  $B=17.96$  و  $B=17.72$  على التوالي وذلك لزيادة نمو الكتلة النقدية  $M_2$  هذا حسب ما أكده بنك الجزائر إلى حوالي 24.2% سنة 2007 مقابل 11.7 سنة 2005 ويرجع هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى:

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006 ولم تعد إلى المسالك البنكية.

- تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وتهريب الأموال.

أما خلال الفترة من (2008-2014) فقد عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا واضحا يتناسب مع معاملان التضخم المجلسة وكذا معاملات نمو التكلفة النقدية، ما عدا سنة 2011 التي سجلت قيمة مرتفعة لمعامل الاستقرار النقدي  $B=17.02$  لزيادة في معامل نمو السيولة المحلية بـ 19.91% وانخفاض في معامل نمو النتائج الحقيقي، الذي قدر بـ 2.8% وكذلك سجلنا في كل من سنتي 2013 و 2014 قيمة 5.64% و 1063%.

أما سنة 2015 و 2016 سجلنا معامل استقرار بقيم سالبة -3.47% و 2.5% على التوالي، كما يفسر وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وكذلك لمعامل نمو الكتلة النقدية الذي قدر بـ 0.10% و 0.82% مضي سنتي 2015-2016 على التوالي، وإن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى

التضخمية

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

### المطلب الثاني: معيار الإفراط النقدي

إن هذا المعيار يوضح أن السبب في ارتفاع الأسعار هو عدم إدراك الحاجة الفعلية للاقتصاد من النقود التي تعتبر بمثابة المحرك للطلب الكلي ويمكن قياس مستوى الإفراط النقدي من خلال الفرق بين الكمية النقدية المثلى والكمية النقدية الفعلية.

### الجدول رقم (04): حجم الإفراط النقدي

السنة	الكتلة النقدية $M^2$	GDP	$\lambda$	كمية النقود المثلى	حجم الإفراط النقدي
2000	1366769	252283.19	5.4	1362329.2	4439.77
2001	1559914	263919.81	5.9	155716.87	2787.12
2002	2296636.92	278699.32	8.2	1557126.87	2787.12
2003	2727389.26	298765.67	9.1	271876.759	8621.66
2004	3169324.32	311612.74	10.1	3147287.26	22037.06
2005	3485975.85	329997.74	10.5	3464976.27	20999.58
2006	3794389.22	335607.7	11.3	3792367.01	2022.21
2007	4534223.04	347018.37	13.06	4532059.912	2166.12
2008	561945.1	353959.73	15.8	5592547.92	23397.16
2009	6496177.36	359622	18.06	6494773.32	1404.04
2010	6718843.5	372569	18.03	6717419.07	1424.43
2011	755280.22	383001	19.7	7545119.7	160.52
2012	8895160.71	395640	22.4	886336	3238.97
2013	9666153.68	406717.92	23.7	9639214.70	2638.97
2014	10460230.8	423393.35	25.7	10881209.1	420978.29
2015	13704.5	5777.69	3.37	577.69	32.47
2016	13816.3	5968.35	2.31	13786.88	29.41

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

**التحليل:** يركز قياس حجم الإفراط النقدي في الاقتصاد الجزائري على إتجاهات معاصرة في نظرية النقود والتي ترى أنه كان لا يوجد أدنى شك في وجود علاقة الإحصائية بين تغير في حجم النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار. إلا أن هذا الوضع لا يصلح لتسليم به بصورة مطلقة، حيث أن هناك عاملا جوهريا يؤدي إلى التأثير في هذه العلاقة وهي التغير في حجم الإنتاج وبالتالي في التغير الذي يجب مراعاته بالنسبة لتحركات الأسعار هو كمية النقود المتداولة والنتاج المحلي الحقيقي والذي يعكس فائض الطلب والذي يفوق في قدرته العرض الحقيقي للسلع والخدمات بما يؤدي إلى التوالي لارتفاع الأسعار.

وبموجب هذا المعيار بلغ حجم الإفراط النقدي حسب جدول رقم (04) حوالي (443.77) مليون دينار عام 2000 وزاد بـ 11302.349 مليون دينار سنة 2002 حيث كان متضاعف أكثر من مرتين بالنظر لتزايد السيولة وتطور وسائل الدفع.

وعاود حجم الإفراط النقدي بالانخفاض سنة 2003 ب قيمة 8621.66 مليون دينار ثم عاود لحجم وتزايد في سنتي 2004-2005 ليصل إلى 22037.06 و 20999.58 على التوالي.

لكن مع بداية برنامج دعم النمو خلال فترة (2005-2009) عرفت اضطراب حيث يظهر تزايد وتناقص في حجم الإفراط النقدي فقد ظهر ملحوظ في سنة 2005 بـ 23397.16 مليون دينار ثم عرفت انخفاضا سنتي 2009 حتى 2011 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وبعد ذلك عرف حجم الإفراط النقدي ارتفاعا انطلقا من سنة 2012 إلى غاية 2014 حيث وصل ذروته إلى 420978.29 مليون دينار ما يعادل (42081) مر من سنة 2011 وهذا ما يكسب إفراط السلطات النقدية في حجم إصدارها للنقد، ما أدى إلى حدوث زيادات في حجم الطلب الكلي على سلع والخدمات بصورة تفوق العرض الحقيقي منها.

وقد تسبب الانخفاض في أسعار البترول الذي بدأ في سنة 2015 والذي أدى إلى انخفاض محسوس في حجم الإفراط النقدي.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

### المطلب الثالث: دراسة تحليلية لمعيار فائض الطلب

يمكن قياس الفجوة التضخمية في الجزائر وفق هذا المعيار وذلك بتقسيم فائض الطلب الكلي على الناتج المحلي

للأسعار الحقيقية.

الجدول رقم (05): معيار فائض الطلب

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الإنفاق المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	فائض الطلب	فائض الطلب / الناتج المحلي الإجمالي
2000	252.2732	3306.2	3053.9	1210.5
2001	263.9198	3606.9	3343.0	1266.7
2002	278.6993	4076.2	3797.5	1362.6
2003	298.7657	4497.4	4198.6	1405.3
2004	311.6126	2563.3	4951.7	1589.1
2005	329.9977	2615.4	5878.8	1752.0
2006	335.6077	2615.4	5878.8	1752.0
2007	347.0184	7276.7	6929.7	1996.9
2008	353.9558	8916.4	8562.5	2419.1
2009	359.692	10025.9	9666.3	2687.6
2010	372.569	11149.5	10776.9	2892.6
2011	383.001	13102.8	12719.8	3321.1
2012	395.64	14840.0	14445.3	3561.1
2013	406.7179	16176.2	15769.5	3877.3
2014	422.1732	17454.9	17032.7	4034.5
2015	577.769	18933.6	14355.8	2484.6
2016	5968.35	19890.	13922.1	233.2

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على البنك الدولي

World banka./2015/.world développement inndicators. Sur site:

ldane org/ country/ algeria<http://data.aubankka?Wien=chort>, 18/05/ 2019 14:25

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

التحليل: من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن فائض الطلب الكلي عرف ارتفاعا خلال حيث انتقل من 3053.9 مليار دج سنة 2000 ليصل إلى 17032.7 مليار دج سنة 2004 ليبدأ في الانخفاض في سنتي 2015-2016 بـ 14355.8 مليار دج. و 13922.19 مليار دج على التوالي.

كما أن الإنفاق المحلي الإجمالي أكبر من النتائج المحلي الإجمالي.

ومن الفترة من (2001-2004) كان فائض الطلب مرتفعا تزامنا مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي من 13.60% سنة 2001 إلى 17.94% سنة 2004 كما سجل فائض الطلب ارتفاعا خلال الفترة 2005-2009 من 5482.8 مليار دج سنة 2005 أي ما نسبة 17.52% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9666.3 مليار دج سنة 2009 أي ما نسبة 26.87% من النتائج المحلي الإجمالي.

وهذا تزامنا مع انطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو، ثم عرف فائض الطلب وارتفاعا ملحوظا وانفجاريا خلال الفترة (من 2010-2014) وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج توطيد النمو حيث انتقل 10776.9 مليار دج سنة 2010 إلى 17032.7 مليار دج سنة 2014 أب بـ 1.58 مرة وسببه نمو 11.4.

ويعود هذا التطور الانفجاري لهذه الفترة لخير دليل على وجود ضغوط تضخمية، مما يمثل ضغطا على المقدرة الضغطية للإنتاج المحلي وعلى الطاقة الاستثمارية للاقتصاد الوطني كما نلاحظ أن ارتفاع هذه النسبة له علاقة قوية بتدهور سعر الصرف والنمو السنوي في حجم الواردات من السلع والخدمات.

إلا أن معامل فائض الطلب انخفض في سنتين 2015 2016 إلى 14355.8 مليار دج سنة 2015 أي ما نسبته 24.84%، سنة 2014، وانخفاض إلى 13922.1 مليار دج سنة 2016 أي ما نسبته 23.32% من الناتج المحلي.

ويعود هذا الانخفاض لارتفاع سعر الصرف وكذا التقليل من حجم الواردات وزيادة حجم التصدير.

### المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال 2000-2016

#### أولا: دراسة الاستقرارية:

اقترح هذا الاختبار سنة 1988، وهو مبني على تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبار ديكي فولر البسيط حتى يعالج مشكل الارتباط أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وهذا الاختبار له نفس التوزيعات المحدودة لاختباري  $(ADF)$  و  $(DF)$ ، وفق أربع مراحل:

- التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصاءات المشتركة، وليكن  $e_t$  الخطأ المقدر.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

- تقدير التباين للأخطاء في المدى القصير

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

- تقدير عامل التصحيح  $s_t^2$  (يعرف بالتباين على المدى الطويل) ويحسب من التباين المشترك للأخطاء:

$$s_t^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب تحديد درجة التأخير  $(l)$  (توجيه (Newey - West)) المقدر

بدلالة عدد المشاهدات  $T$ :

$$l \approx 4(T/100)^{2/9}$$

- حساب الاختبار الإحصائي ل فيلبس-بيرون:

$$t_{\phi_1}^* = \sqrt{k} \cdot \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\delta}^2}{s_t^2}$$

سنقوم بدراسة الاستقرارية باستخدام اختبارات اختبار فيليب بيرون ( $PP$ ) على كل السلاسل في مستوياتها وبعد إجراء الفروقات الأولى خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (06): دراسة استقرارية السلاسل.

DM2	DTCH	DI	DB	M2	TCH	I	B	نوع النموذج	البيان
-القيمة المحسوبة -القيمة المرجحة -الاحتمال الخرج (0.05)	-القيمة المحسوبة -القيمة المرجحة -الاحتمال الخرج (0.05)	-القيمة المحسوبة -القيمة المرجحة -الاحتمال الخرج (0.05)	-القيمة المحسوبة -القيمة المرجحة -الاحتمال الخرج (0.05)	-القيمة المحسوبة -القيمة المرجحة -الاحتمال الخرج (0.05)	-القيمة المحسوبة -القيمة المرجحة -الاحتمال الخرج (0.05)	-القيمة المحسوبة -القيمة المرجحة -الاحتمال الخرج (0.05)	-القيمة المحسوبة -القيمة المرجحة -الاحتمال الخرج (0.05)	(1)	اختبار فيليب بيرون ( $PP$ ) $H_0$ : يوجد جذر وحدة.
10.36 - -1.95	12.01 - 1.95 -	13.42 - 1.95 -	22.38 - 1.95 -	2.77 -1.95	3.12 1.95 -	7.33 1.95 -	5.63 -1.95	(2)	
10.15 - -2.96	27.45 - 2.96 -	26.42 - 2.96 -	24.67 - -2.96	2.91 -2.96	2.21 2.96 -	3.73 2.96 -	2.99 -2.96	(3)	
10.67 -	15.12 -	22.35 -	24.76 -	-3.42	1.76	1.43	-1.61		

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

-3.57	3.56-	3.57-	-3.57	-3.56	3.56-	3.56-	-3.56		
مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة		النتيجة

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا من مخرجات برنامج eviews09.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان جميع سلاسل الدراسة غير مستقرة في مستوياتها، الا انها مستقرة تماما بعد اجراء الفروق الاولى عليها.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج المناسب:

### 1-تحديد درجة تأخير للنموذج $VAR(P)$ :

لتحديد درجة تأخير النموذج VAR نعتمد على المعيارين التاليين: معيار Schwarz و Akaike. ولاختيار درجة التأخير نقوم بتقدير النموذج VAR باستخدام كل القيم الممكنة أن تأخذها درجة التأخير من 0 إلى h حيث h هو أكبر تأخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة)، وتحسب الدالتين  $Aic$  و  $Sc$  (P) كما يلي:

$$Sc = Ln[\det(\hat{\Sigma}_e)] + \frac{K^2 p \ln(T)}{T}, Aic = Ln[\det(\hat{\Sigma}_e)] + \frac{2k^2 p}{T}$$

حيث k عدد متغيرات النموذج، T عدد المشاهدات، p درجة التأخير،  $\Sigma_e$  مصفوفة التباينات المشتركة للبواقي. ونختار درجة التأخير P التي تعطينا المعيارين السابقين في أدنى قيمة لهما.

الجدول رقم (07): تحديد درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي.

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: B I M2 TCH  
Exogenous variables: C  
Date: 05/29/19 Time: 14:40  
Sample: 1990 2016  
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-632.4641	NA	1.27e+18	53.03867	53.23502	53.09076
1	-575.7305	89.82821*	4.38e+16*	49.64421*	50.62592*	49.90466*
2	-564.0467	14.60478	7.13e+16	50.00389	51.77097	50.47270
3	-548.4147	14.32925	1.06e+17	50.03456	52.58701	50.71173

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج eviews 09

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لنا أن أكثر عدد للمعايير استقرت على درجة تأخير تساوي اثنان، حيث نجد أن معيار LR و SC و HQ و AIC و FPE وافقت أصغر قيمة يمكن أن تأخذها هذه المعايير عند درجة التأخير 01.

ومنه فإن درجة تأخير نموذج VAR هو الواحد (2).

### 2- عملية اختبار التكامل المشترك:

فيما يخص اختبار الأثر (Le test de la trace)، فإنه يتعلق بحساب الإحصائية التالية:

$$TR = -T \sum_{i=q+1}^k \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

هذه الإحصائية تتبع التوزيع احتمالي (يشبه توزيع  $\chi^2$ ) مجدولة من طرف Juselius -Johansen سنة 1990.

و الاختبار يعتمد على إقصاء الفرضيات المتناوبة، وهو يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$$

وهذا مرتبط برتبة المصفوفة  $\Pi$ ، وبالتالي تكون لدينا ثلاث حالات:

-  $rang(\Pi) = 0$ ، أي  $r = 0$ ، وهذا يفسر عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. وفي هذه الحالة نقوم بتقدير نموذج VAR على الفروق الأولى للمتغيرات.

-  $rang(\Pi) = r$ ، حيث:  $k > r > 0$ ، ففي هذه الحالة متغيرات الشعاع  $X_t$  متكاملة زمنياً، وتوجد  $r$  علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM.

-  $rang(\Pi) = k$ ، أي  $r = k$ ، هذا يعني أن المتغيرات مستقرة ولا توجد علاقة تكامل متزامن. وفي هذه الحالة نقوم بتقدير نموذج الحدار ذاتي VAR مباشرة على متغيرات الشعاع  $X_t$  دون إجراء الفروقات عليها.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

الجدول رقم (08): اختبار جوهانسون للتكامل المتزامن.

Date: 05/29/19 Time: 14:41  
Sample (adjusted): 1993 2016  
Included observations: 24 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: B I M2 TCH  
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.795176	65.48113	47.85613	0.0005
At most 1	0.457257	27.42663	29.79707	0.0916
At most 2	0.323644	12.75979	15.49471	0.1239
At most 3	0.131182	3.374921	3.841466	0.0662

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج eviews09

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

$$iiii / H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3$$

في الفرضية (i) نقبل الفرضية  $H_1$ ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصائية تأخذ القيمة 65.48، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 47.85. ونقبل الفرضية  $H_0$  في كل من (ii) و (iii) و (iiii) وذلك لكون القيمة الحرجة أكبر من إحصائية Johansen.

و منه  $rang \eta = 1$  أي أن عدد علاقات التكامل المتزامن هو 1.

هناك اختلاف مما يخص هذه المسألة، حيث ان وجود مجموعة من المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة زمنيا فان تقدير نموذج var للمتغيرات في شكل فروقات من شأنه ان يؤدي الى مشاكل قياسية كبيرة، كما نجد ان sims يفضل الاعتماد على المتغيرات في شكل مستويات ويبرر ذلك في كون ان الهدف الاساسي من نماذج الانحدار الذاتي هو ابراز وتحديد العلاقات بين متغيرات النموذج وليس تحديد قيمة المعلمات.

ومن هنا نكون امام حالة تقدير نموذج الانحدار الذاتي var مع استعمال المتغيرات في شكل مستويات.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

### 3- عملية التقدير نموذج var :

ليكن النموذج VAR (P) :  $x_t = A_0 + A_1x_{t-1} + A_2x_{t-2} + \dots + A_px_{t-p} + \varepsilon_t$

هذا النموذج يمكن كتابته على الشكل التالي :  $\Phi(L)x_t = A_0 + \varepsilon_t$

حيث :  $\varepsilon_{it} \rightarrow BB(0, \Sigma_\varepsilon)$

إن عدد المعلمات الخاضعة لعملية التقدير هو :  $\frac{k(k+1)}{2}$  معلمة بالنسبة للمصفوفة  $\sum_\varepsilon$  ،  $k^2 p$  معلمة في  $\Phi$

ومنه فمجموع المعلمات الخاضعة لعملية التقدير هو :  $k^2 p + \frac{k(k+1)}{2}$  معلمة في النموذج كله.

يمكن كتابة المعادلة رقم J لـ VAR (P) على الشكل التالي :

$$x_j = \begin{pmatrix} x_{j1} \\ x_{j2} \\ \vdots \\ x_{jT} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} x_0' & x_{1-p}' \\ x_1' & x_{2-p}' \\ \vdots & \vdots \\ x_{T-1}' & x_{T-p}' \end{pmatrix} \begin{pmatrix} a_{1j}^1 \\ a_{1j}^2 \\ \vdots \\ a_{1j}^n \\ \vdots \\ a_{pj}^n \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{j1} \\ \varepsilon_{j2} \\ \vdots \\ \varepsilon_{jT} \end{pmatrix}$$

$$x_j = \underline{x} \quad \psi_j + \quad \varepsilon_j$$

حيث :

$\underline{x}$  : مصفوفة ذات البعد  $(T \times kP)$  ،  $\psi_j$  شعاع ذو البعد  $(kP \times 1)$  ،  $\varepsilon_j$  شعاع ذو البعد  $(T \times 1)$ .

و بإعادة تشكيل معادلات النموذج VAR نجد :

$$\begin{matrix} x_1 = \underline{x}\psi_1 + \varepsilon_1 \\ x_2 = \underline{x}\psi_2 + \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ x_n = \underline{x}\psi_n + \varepsilon_n \end{matrix} \Leftrightarrow \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ x_k \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \underline{x} & 0 & \dots & 0 \\ 0 & \underline{x} & & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ \vdots & \vdots & & \underline{x} \\ 0 & 0 & \dots & \underline{x} \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} \psi_1 \\ \psi_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \psi_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{11} \\ \varepsilon_{12} \\ \vdots \\ \varepsilon_{1T} \\ \vdots \\ \varepsilon_{kT} \end{pmatrix}$$

حيث :  $(\psi_1, \psi_2, \dots, \psi_k)$  شعاع بعده  $(k^2 p \times 1)$ .

$(\varepsilon_{11}, \dots, \varepsilon_{1T}, \varepsilon_{21}, \dots, \varepsilon_{2T}, \dots, \varepsilon_{k1}, \dots, \varepsilon_{kT})$  شعاع بعده  $(kT \times 1)$ .

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

من خلال مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة يتضح لنا وجود عدم تجانس الأخطاء (Hétéroscédasticité) ومنه فإن تطبيق طريقة المربعات الصغرى يصبح غير فعال، لأن المقدرات لا تتميز بالتباين الأدنى رغم أنها غير متحيزة ومنه نستعمل طريقة المربعات المعممة (Moindres carrées généralisés)، التي تعطينا معلمات مقدر (BLUE) Best linear unbiased estimateur.

مقدرات المربعات الصغرى (MCO) تعطى بالعلاقة التالية:  $\psi = (XX')^{-1} X'Y$

لدينا مصفوفة المتغيرات المفسرة أي  $X$  عبارة عن مصفوفات قطرية  $(x)$ ، ومنه فتطبيق MCO على كل معادلة معاملات النموذج مكافئ لتقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات المعممة (MCG) وهذا حسب نظرية Zellner.

ليكن النموذج:  $Y = Xa + \varepsilon$

مقدر طريقة المربعات الصغرى هو:  $\hat{a}_{MCO} = (XX')^{-1} X'Y$

مقدر طريقة المربعات المعممة هو:  $\hat{a}_{MCO} = (X'\Omega^{-1}X)^{-1} X'\Omega^{-1}Y$

حيث:  $\Omega$  هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لـ  $\varepsilon$

نستنتج أن استعمال طريقة المربعات المعممة لتقدير كل معلمات النموذج يعطينا تقدير هذه المعلمات بطريقة المربعات الصغرى، إذا تمت عملية التقدير لكل معادلة على حدا.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

الجدول رقم (09): تقدير نموذج الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates  
Date: 05/29/19 Time: 14:43  
Sample (adjusted): 1992 2016  
Included observations: 25 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	B	I	M2	TCH
B(-1)	-0.064283 (0.22004) [-0.29214]	-0.009129 (0.02693) [-0.33895]	2528.601 (63413.7) [0.03987]	0.084850 (0.14620) [0.58038]
B(-2)	-0.304210 (0.21418) [-1.42037]	-0.019688 (0.02622) [-0.75100]	24593.28 (61723.0) [0.39845]	-0.079557 (0.14230) [-0.55908]
I(-1)	-1.792222 (1.98045) [-0.90496]	0.702046 (0.24241) [2.89609]	118355.6 (570740.) [0.20737]	0.013354 (1.31582) [0.01015]
I(-2)	-0.210934 (1.65812) [-0.12721]	-0.113628 (0.20296) [-0.55986]	-90783.65 (477851.) [-0.18998]	0.788813 (1.10167) [0.71602]
M2(-1)	1.21E-06 (1.0E-06) [1.17638]	-6.70E-08 (1.3E-07) [-0.53253]	0.673683 (0.29616) [2.27475]	-3.32E-07 (6.8E-07) [-0.48662]
M2(-2)	-2.41E-06 (1.2E-06) [-2.01400]	1.95E-07 (1.5E-07) [1.33038]	-0.014192 (0.34514) [-0.04112]	1.08E-06 (8.0E-07) [1.36015]
TCH(-1)	0.667232 (0.43647) [1.52871]	-0.078629 (0.05342) [-1.47177]	-68563.06 (125785.) [-0.54508]	0.986357 (0.28999) [3.40133]
TCH(-2)	-0.678078 (0.42669) [-1.58917]	0.019363 (0.05223) [0.37075]	88827.99 (122966.) [0.72238]	-0.071563 (0.28349) [-0.25243]
C	35.42910 (19.5720) [1.81019]	7.370978 (2.39567) [3.07680]	-529740.5 (5640410) [-0.09392]	-0.404454 (13.0037) [-0.03110]
R-squared	0.363952	0.871706	0.614216	0.939247
Adj. R-squared	0.045928	0.807560	0.421323	0.908871
Sum sq. resids	1363.517	20.42882	1.13E+14	601.9022
S.E. equation	9.231459	1.129956	2660395.	6.133424
F-statistic	1.144416	13.58925	3.184243	30.92035
Log likelihood	-85.46030	-32.94935	-399.7445	-75.23870
Akaike AIC	7.556824	3.355948	32.69956	6.739096
Schwarz SC	7.995619	3.794743	33.13836	7.177891
Mean dependent	11.52120	8.660000	3009223.	68.23265
S.D. dependent	9.451042	2.575809	3497262.	20.31770

المصدر: مخرجات برنامج 09 eviews

من نتائج التقدير نلاحظ أن معادلات كل من B، I، TCH و M2 مفسرة على التوالي بـ 36.39%، 87.172%، 93.92% و 61.42%، وهي نسب مقبولة عند مستوى معنوية  $\alpha = 5\%$ .

كما أن إحصائية فيشر المحسوبة بالنسبة للمعادلة أكبر من قيمة فيشر الجدولة، وعليه، فإن نموذج شعاع الانحدار الذاتي المقدر مقبول من الناحية الإحصائية

ثالثاً: اختبارات تشخيص واستقرار النموذج.

للتأكد من استقرارية النموذج، وباستخدام برنامج (Eviews) قمنا باختبار النموذج عن طريق الاختبار (L' inverse des racine associées à la partie AR)، وتبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية، ومنه النموذج (VAR) مستقر.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

الجدول رقم (10): اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي.

Roots of Characteristic Polynomial  
Endogenous variables: B I M2 TCH  
Exogenous variables: C  
Lag specification: 1 2  
Date: 05/29/19 Time: 14:46

Root	Modulus
0.898890	0.898890
0.732931 - 0.357719i	0.815567
0.732931 + 0.357719i	0.815567
-0.049697 - 0.530599i	0.532922
-0.049697 + 0.530599i	0.532922
-0.340597	0.340597
0.186522 - 0.280778i	0.337086
0.186522 + 0.280778i	0.337086

No root lies outside the unit circle.  
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: مخرجات برنامج 09 eviews

رابعاً: ديناميكية نماذج أشعة الانحدار الذاتي.

1-دراسة اختبار السببية:

سببية غرانجر (Causalité Au Sens De Granger):

نقول أن  $x$  يسبب  $y$  إذا كان التنبؤ لقيمة  $y$  يعتمد على معرفة القيم السابقة لـ  $x$  و  $y$ ، أفضل من التنبؤ إذا كان يعتمد على القيم السابقة لـ  $y$  فقط.

و نقول أن:

$x$  تسبب  $y$  في اللحظة  $t$  إذا كان:

$$E(y_t / \underline{y}_{t-1}, \underline{x}_{t-1}) \neq E(y_t / \underline{y}_{t-1})$$

$x$  تسبب  $y$  في اللحظة  $t$  إذا كان:

$$E(y_t / \underline{y}_{t-1}, \underline{x}_t) \neq E(y_t / \underline{y}_{t-1}, \underline{x}_{t-1})$$

$x$  لا تسبب  $y$  في اللحظة  $t$  إذا كان:

$$V_\varepsilon(y_t / \underline{y}_{t-1}, \underline{x}_{t-1}) = V_\varepsilon(y_t / \underline{y}_{t-1})$$

حيث  $V_\varepsilon$  يرمز إلى مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لأخطاء التنبؤ،  $\underline{x}_t = \{x_{t-i}, i \geq 0\}$ ،  $\underline{x}_{t-1} = \{x_{t-i}, i \geq 1\}$  و

$$\underline{y}_{t-1} = \{y_{t-i}, i \geq 1\}$$

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

وتقاس السببية كما يلي:

- قياس السببية من  $x$  نحو  $y$ :

حيث:  $C_{x \rightarrow y}$  تعني أن السببية في اتجاه واحد من  $x$  نحو  $y$ .

$$C_{x \rightarrow y} = \log \frac{\det V_{\varepsilon}(y_t / y_{t-1})}{\det V_{\varepsilon}(y_t / y_{t-1}, x_{t-1})}$$

إذا كانت  $x$  لا تسبب  $y$  فإن  $C_{x \rightarrow y} = 0$ ، وفي الحالة المعاكسة، لدينا:  $C_{x \rightarrow y} > 0$

- قياس السببية اللحظية من  $x$  نحو  $y$ :

$$c_{x \leftrightarrow y} = \log \frac{\det V_{\varepsilon}(y_y / y_{t-1})}{\det V_{\varepsilon}(y_t / y_{t-1}, x_t)}$$

كما يمكن اختبار السببية في نماذج VAR، فإذا كان لدينا  $x_t$  و  $y_t$  متغيرين فنكتب نموذج VAR من الشكل:

$$\begin{pmatrix} y_t \\ x_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-p} \\ x_{t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

و يكون لدينا:

$H_0: b_2^1 = b_3^1 = \dots = b_p^1 = 0$  إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:

$H_0: a_2^2 = a_3^2 = \dots = a_p^2 = 0$  إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:

في حالة ما تم رفض الفرضيتين، فإن المتغيرين  $y_t$  و  $x_t$  يشكلان حلقة ذات مفعول ارتجاعي

(Feedback effect).

لاختبار هذه الفرضيات نستعمل اختبار فيشير الكلاسيكي، إما على كل معادلة، أو مباشرة من خلال المقارنة بين

VAR المقيد و RVAR و VAR الغير مقيد UVAR.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

الجدول رقم (11): اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 05/29/19 Time: 14:50  
Sample: 1990 2016  
Lags: 8

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
I does not Granger Cause B B does not Granger Cause I	19	3.59946 7.99354	0.2355 0.1159
M2 does not Granger Cause B B does not Granger Cause M2	19	0.19598 4.28988	0.9627 0.2027
TCH does not Granger Cause B B does not Granger Cause TCH	19	39.2331 4.10962	0.0251 0.2104
M2 does not Granger Cause I I does not Granger Cause M2	19	0.29770 0.19223	0.9127 0.9643
TCH does not Granger Cause I I does not Granger Cause TCH	19	0.38821 5.18528	0.8631 0.1717
TCH does not Granger Cause M2 M2 does not Granger Cause TCH	19	3.67057 19.2606	0.2317 0.0503

المصدر: مخرجات برنامج eviews 09

من خلال الجدول أعلاه نستخلص النتائج التالية:

- 1- ليست هناك علاقة سببية بين سعر الفائدة ومعامل الاستقرار النقدي سواء في جهة او من الجهتين وذلك لكون ان الاحتمال يساوي 0.23 وهو اكبر من 0.05.
- 2- هناك علاقة سببية بين متغيرة سعر الصرف باتجاه متغيرة الاستقرار النقدي وهو ما يبرره قيمة F فيشر التي تساوي 39.23 وهي تفوق القيمة الحرجة وقيمة الاحتمال التي تساوي 0.025 والتي تقل عن 0.05.
- 3- ليست هناك اي علاقة سببية بين متغيرتي الكتلة النقدية ومعامل الاستقرار النقدي وبكل الاتجاهات وذلك لان قيمة الاحتمال تفوق 0.05 كما ان قيمة صغيرة جدا وهي دون القيمة الحرجة.

### 2- تحليل تباين الخطأ:

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (وزن) كل تجديد (Innovation) في تباين

الخطأ.

باستعمال تقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة (h) بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغيرة على

حدا، ولمعرفة وزنه أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.

نأخذ المثال السابق أي نموذج VAR(1)، بمتغيرتين  $x_{1t}$  و  $x_{2t}$ ، فإن تباين خطأ التنبؤ ل  $x_{1t}$  يكتب كما يلي:

$$\delta_{x_1}^2(h) = \delta_{x_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] + \delta_{x_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]$$

حيث  $m_{ii}$  هي عناصر المصفوفة M (مصفوفة مضاعفات الأثر).

في الفترة (h) نسبة تحليل التباين لتجديدات  $x_{1t}$  على  $x_{1t}$  تعطى بالعلاقة التالية:

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

$$\frac{\delta_{x_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\delta_{x_1}^2(h)}$$

نسبة تحليل التباين لتجديدات  $x_{1t}$  على  $x_{2t}$  تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\delta_{x_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\delta_{x_1}^2(h)}$$

تفسير النتائج المتحصل عليها:

- إذا لم تؤثر صدمة على تباين الخطأ لـ  $x_{2t}$  مهما كان مدى التنبؤ فإنه يمكن اعتبار  $x_{2t}$  كمتغيرة خارجية، حيث  $x_{2t}$  تتطور بصفة مستقلة عن  $\varepsilon_{1t}$ .
- والعكس صحيح، أي إذا أثرت صدمة  $\varepsilon_{1t}$  جزئياً أو حتى كلياً في تباين الخطأ لـ  $x_{2t}$ ، فإن  $x_{2t}$  تعتبر متغيرة داخلية. ولكن في الواقع هذه النتائج من الصعب تحديدها بهذه السهولة، إلا أنها تبين مدى مساهمة كل متغيرة في خطأ التنبؤ. ويجب الإشارة هنا إلى أنه مثلما هو الحال في دالة الاستجابة فإن مشكل ارتباط الأخطاء وارد، وبالتالي أثر لصدمة على متغيرة ما يستلزم اختبار تحليل التباين الذي يعطي نتائج متناسقة تبعاً لدرجة المتغيرات.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

الجدول رقم (12): اختبار التباين

Variance Decomposition of B:					
Period	S.E.	B	I	M2	TCH
1	9.231459	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	10.15654	82.73216	5.225303	0.724601	11.31793
3	11.63948	71.44211	4.348595	15.59114	8.618152
4	11.96523	67.62785	4.187705	19.71658	8.467858
5	12.08006	66.38856	4.161069	20.45119	8.999182
6	12.12910	66.00867	4.165966	20.67057	9.154792
7	12.14173	65.93714	4.249832	20.67238	9.140649
8	12.15287	65.82199	4.322817	20.72669	9.128507
9	12.17494	65.59950	4.336468	20.94519	9.118836
10	12.19656	65.37647	4.326592	21.16325	9.133684

Variance Decomposition of I:					
Period	S.E.	B	I	M2	TCH
1	1.129956	0.907079	99.09292	0.000000	0.000000
2	1.443786	0.560044	91.26883	0.393168	7.777961
3	1.745217	0.810255	66.93811	15.56284	16.68879
4	2.095835	0.587334	46.97657	26.71659	25.71951
5	2.361284	1.027195	37.01338	32.42926	29.53017
6	2.487838	1.170267	33.73946	33.09794	31.99233
7	2.534430	1.133528	33.29376	32.05935	33.51335
8	2.567428	1.143577	33.23544	31.99213	33.62885
9	2.616085	1.252087	32.56967	33.59414	32.58410
10	2.678346	1.460928	31.35688	36.08607	31.09612

Variance Decomposition of M2:					
Period	S.E.	B	I	M2	TCH
1	2660395.	6.317313	1.861616	91.82107	0.000000
2	3357985.	6.407906	1.307244	91.19158	1.093271
3	3632858.	7.437272	1.189215	90.22814	1.145374
4	3709573.	7.840394	1.344795	89.69952	1.115289
5	3725910.	7.880928	1.547101	89.20517	1.366803
6	3738760.	7.845777	1.628255	88.61815	1.907820
7	3755901.	7.779064	1.627221	87.96337	2.630342
8	3771396.	7.715573	1.615611	87.36312	3.305695
9	3781312.	7.673529	1.632592	86.90220	3.791682
10	3788937.	7.649676	1.677737	86.59524	4.077350

Variance Decomposition of TCH:					
Period	S.E.	B	I	M2	TCH
1	6.133424	0.828219	0.105734	29.35544	69.71061
2	8.958634	0.388390	0.187183	34.95908	64.46535
3	10.41986	0.292744	0.543449	28.32929	70.83452
4	11.11982	0.259280	1.816154	24.87525	73.04932
5	11.71571	0.559476	3.383437	25.16628	70.89081
6	12.43039	1.165684	4.334180	29.58379	64.91635
7	13.21845	1.791045	4.571695	35.62530	58.01196
8	13.95293	2.372226	4.428692	40.95914	52.23994
9	14.53672	2.860278	4.185111	44.74983	48.20479
10	14.93324	3.213698	3.985911	47.05137	45.74902

Cholesky Ordering: B I M2 TCH

المصدر: مخرجات برنامج 09 eviews

### تحليل التباين:

يستعمل تحليل التباين لمعرفة نسبة التباين التي يسببها متغير في نفسه في المتغيرات الأخرى، وهنا سنقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرات بعضها مع بعض من خلال تقدير نسبة التغير ما الراجعة إلى المتغيرات أخرى والمدرجة ضمن النموذج أننا نلاحظ من خلال الجدول التالي مايلي:

نلاحظ أن 91.28% من تباين خطأ التنبؤ لسعر الفائدة ويرجع إلى قيمة السابقة والباقي يرجع إلى تحديرات المتغيرات الأخرى، كما نلاحظ أن سعر الفائدة يتسبب ب0.39% في تباين الخطأ الكتلة النقدية، ومع مرور عشرة فترات التنبؤ نجد أن سعر الفائدة قد تسبب 36.08% من تباين الخطأ التنبؤ.

نلاحظ أيضا 91.19% من تباين الخطأ التنبؤ الكتلة النقدية يرجع إلى قيمة السابقة والباقي يرجع إلى تحديرات المتغيرات الأخرى، بحيث يتسبب هذا الأخير 1.30% من سعر الفائدة وبعد عشر فترات للتنبؤ نجد أن كتلة النقدية تتسبب في 1.67% من تباين خطأ التنبؤ سعر الفائدة.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

كما يظهر في تحليل التباين الدور الهام الذي تلعبه التغيرات في سعر الصرف في التأثير على استقرار النقدي، حيث نلاحظ 64.46% من تباين الخطأ التنبؤ في سعر الصرف يعود إلى قيمتها السابقة والباقي يعود إلى تحديدهات المتغيرات الأخرى.

كما نلاحظ هذه الأخيرة تتسبب 0.18% من تباين الخطأ التنبؤ ومنه تكون الصدمات الحاملة في سعر الصرف ذات أثر قليل على سعر الفائدة ومنه استقرار النقدي.

و"على العموم ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ونستخلص مايلي:

- تأثير صدمة من سعر الفائدة على  $M_2$  يكون أكبر من تأثير على باقي متغيرات.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلي قياسية لمؤشرات الإستقرار النقدي

---

خلاصة:

من خلال الفصل الثاني الذي يتضمن مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي فقدمنا بحساب المعايير وتوصل إلى نتائج وتحليلها.

أما في المبحث الثاني يتضمن دراسة قياسية لأحداث المعايير معامل الاستقرار النقدي، حيث تم من خلالها تطبيق دوال الاستجابة وتحليل التباين، ودراسة البيئة من معرفة مدى تأثير المتغيرات محل دراسة على استقرار النقدي.

ثم تمت معالجة هذا النماذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية.

# خاتمة

## خاتمة

خاتمة عامة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط على محددات استقرار ودوره في استقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 موضحا في ذلك الأدوات والوسائل التي تستخدمها السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. في الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل مفاهيم السياسة النقدية، وبمختلف أدواتها. إذا تشكل السياسة النقدية بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها تشكل منظومة الاستقرار الاقتصادي، وكان لابد من تمهيد للدراسة التطبيقية بإطار نظري بتزويد الباحث بالخبرة لفهم جذور المشكلة وأبعادها المختلفة وتوظيف كل ذلك لفهم الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة ومن ثم القدرة على التحليل. حيث حاولنا هذا الفصل التطبيقي القيام بدراسة قياسية وتحليلية لمشكلة استقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

## خاتمة

### نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تمكن من التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي.
- عرف النظام الاقتصادي وبالأخص الجانب النقدي عدة إصلاحات خاصة وظهور القانون نقد والغرض الذي أعتبر نقلة نوعية في السياسة النقدية من خلال تحديد الأدوات النقدية واستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارها السلطة النقدية إلى وجود تكامل.
- أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك إلى وجود تكامل مشترك بين معامل استقرار النقدي والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج.
- وبيننا نتائج العلاقة النسبية اختبار سببية Grangor، إلى وجود علاقات نسبية معنوية في الأجل الطويل والقصيرة في المتغيرات المستقلة المتضمنة في نموذج نحو معامل استقرار النقدي، وهذا ما يؤكد وجود علاقات على مدى الطويل بين مختلف المتغيرات المستقلة ومعامل استقرار النقدي.

### توصيات:

- 1- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية بهدف السيطرة على معاملات استقرار النقدي التي تسبب إرباكا في السوق النقدي.
- 2- استخدام الإفصاح المعلوماتي من قبل صناع القرار الاقتصادي والمالي بصدق إيصال إشارات دقيقة للسوق.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### قائمة المراجع:

1. أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شعبان، الجامعية، القاهرة، 1998.
2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، رسالة جامعية، مصر، 2004.
3. بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2014-2015.
4. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الإقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
5. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر ، 1990-2004، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
6. رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
7. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
8. الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
9. شمول حسينة، أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.
10. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2013-2012.
11. صالح صالح، أدوات السياسة النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث ومناقشة حلقات عمل صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبوظبي، 1996.
12. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
13. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.
14. عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007.

## قائمة المراجع

15. عبد الفضيل محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.
16. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
17. عبد المنعم سيد عبي، نزار سعد الدين العيس، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حاد للنشر والتوزيع، 2004.
18. علي توفيق، معبد علي الجارحي، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبوظبي، 1996.
19. فرج بن ناوي بن نجيب العنزي، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك سعود، 2004.
20. فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
21. قدي عبد الحميد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2003.
22. لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للآثار الإقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
23. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003-2002.
24. مجدي عبد الفتاح سلمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب للطباعة، مصر، 2002.
25. مجيد عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، 2002.
26. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
27. نجاه مسمش، فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2005.
28. وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.

## الملخص

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع محددات الاستقرار النقدي في الجزائر، خلال الفترة من 2000-2016 ، لذلك تمت صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي:

ماهي أهم المحددات القياسية والاقتصادية للاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة من 2000 - 2016؟، الهادفة إلى إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ، وأهمية العرض النقدي لجعل الكمية المعروضة متلائمة مع إمكانيات الاقتصاد الإنتاجية الحقيقية ، وكيفية تحقيق السياسة النقدية إلى أهدافها نهائية من خلال:

- تحقيق الاستقرار النقدي
- استقرار الأسعار ومحاربة التضخم
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
- مكافحة البطالة
- تحقيق النمو الاقتصادي

وذلك باعتمادها على الأدوات المباشرة والغير مباشرة، والتي يقوم بنك الجزائر بعمليات الرقابة والإشراف عليها ، مركزا في ذلك على أداة الاحتياطي الإجباري إلى جانب الأدوات الحديثة، كأداة استرجاع السيولة، وتسهيلات الودائع.

الأمر الذي جعله يتحكم بشكل فعلي في فائض السيولة مدعما بذلك الاستقرار النقدي، وعليه يمكن القول أن هنالك استقرار نقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 باستثناء سنتي 2015-2016 سجلنا معامل استقرار بقيم سالبة مما يفسر وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات.

### كلمات مفتاحية:

-السياسة النقدية - الكتلة النقدية- سعر الفائدة -سعر الصرف- الاستقرار النقدي -فائض الطلب- الإفراط النقدي

## Summary

This study dealt with the determinants of monetary stability in Algeria during the period from 2000 to 2016. Therefore, the basic problem was formulated as follows:

What are the most important standard and economic determinants of monetary stability in Algeria during the period from 2000 to 2016, aimed at highlighting the role of monetary policy in achieving monetary stability, and the importance of monetary offer to make the quantity offered compatible with the potential of the real productive economy and how to achieve monetary policy to its final goals through :

- Achieving monetary stability
- Stabilize prices and fight inflation

Balance the balance of payments

- Fighting unemployment
- Achieving economic growth

This is done by relying on direct and indirect instruments, which are supervised and supervised by the Bank of Algeria, focusing on the mandatory reserve tool along with modern instruments, as a liquidity recovery tool and deposit facilities.

Which led to the actual control of the surplus liquidity, supported by monetary stability. Thus, it is possible to say that there is a monetary stability in Algeria between the period 2000-2016 except for the years 2015-2016. We recorded a stability coefficient with negative values, which explains the surplus in purchasing power over the availability of goods and services .

### **Keywords:**

- Monetary policy - Monetary mass - Interest rate - Exchange rate - Monetary stability - Excess demand - Excess cash